سياسة نظام الرقابة الداخلية

سياسة نظام الرقابة الداخلية

تمهيد

يتعين على مجلس إدارة "جمعية التحبير للقرآن وعلومه" اعتماد نظام رقابة داخلية للجمعية لتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق أحكام قواعد الحوكمة الخاصة بجمعية التحبير للقران وعلومه التي تم اعتماده من قبل المركز الوطني لتنمية القطاع الغير ربحي ، والتقيد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، ويجب أن يضمن هذا النظام اتباع معايير واضحة للمسؤولية في جميع المستويات التنفيذية في الجمعية، وأن معاملات الأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً للأحكام والضوابط الخاصة بها. وتتمثل الرقابة الداخلية مجموعة الاجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات وأصول جمعية التحبير للقران وعلومه من أي تصرفات غير مرغوب فيها وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في جمعية التحبير للقران وعلومه وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية بطريقة مثلى في نطاق الالتزام بالسياسات والنظم والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة العمل داخل الجمعية.

وبناءً عليه وبعد الاطلاع على نظام الجمعيات وتعديلاته وبعد الاطلاع على نظام حوكمة الجمعيات ولوائحه، وبعد الاطلاع على نظام جمعية التحبير للقرآن وعلومه الأساسي، قرر مجلس الإدارة بما له من صلاحيات إصدار لائحة نظام الرقابة الداخلية.

تعريف الرقابة الداخلية

يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن مجموعة من الخطط التنظيمية التي صممت من أجل المحافظة على أصول جمعية التحبير للقران وعلومه والرقابة على استخدامها، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية. وزيادة وتحفيز الكفاءة التشغيلية للجمعية، وعلى جميع العاملين في جمعية التحبير للقران وعلومه الاتباع والتقيد بسياستها، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق الأهداف التي أنشئت جمعية التحبير للقران وعلومه لأجلها وهي :

- تحفيظ القران الكريم
- اعداد المعلمين والمعلمات للعمل في حلقات القران الكريم

- التأهيل الفني للمشرفين والمشرفات على حلقات القران الكريم
- العناية بحفاظ القران الكريم وتشجيعهم
- نشر علم القراءات بين الحفاظ.

كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها نظام لضمان تحقيق أهداف جمعية التحبير للقران وعلومه بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات.

فالرقابة الداخلية مفهوم واسع، يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجمعية

أهداف الرقابة الداخلية:

أن الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:

الرقابة:

من أجل مراقبة الأنشطة المتعددة للجمعية وعوامل إنتاجها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها ومختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هياكلها، طرقها وإجراءاتها، من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

التقييم:

من خلال التعاريف ندرك أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول جمعية التحبير للقران وعلومه من خلال فرض رقابة على الاعمال والأنشطة الخاصة بجمعية التحبير للقران وعلومه حماية مادية وحماية محاسبية على جميع عناصر الأصول وتقييم جميع الاعمال والأنشطة لتمكين جمعية التحبير للقران وعلومه من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذلك دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.

ضمان نوعية المعلومات:

بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختيار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية صحيحة ودقيقة.

تقديم المشورة والإرشاد :

إن أحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل جمعية التحبير للقران وعلومه يمكن من ضمان الاستعمال الأحسن والكفء لموارد الجمعية، ومن تحقيق فعالية نشاطاتها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا يستوجب على اللجنة تقديم الارشاد والمشورة للقائمين عليها لتجنب اية مخاطر و أنشطة ترفع من تكلفة العمل تؤدي لضعف في عملها ونشاطها.

تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية :

إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامرها لأن جميع أحكام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للجمعية أهدافها المرسومة بوضوح إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر.

عناصر الرقابة

من خلال تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها يمكن تحديد أهم العناصر التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في جمعية التحبير للقران وعلومه فيما يلي:

أولا:

تهدف إلى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي والأنظمة المحاسبية و اتباع طريقة القيد المزدوج وحفظ حسابات المر اقبة الإجمالية وتوجه موازين المراجعة الدورية وعمل التدقيق الدوري وغيرها، وتيم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طرق الجو انب التالية:

- بناء وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات الجمعية، و انشطتها، وبرامجها، وخدماتها.
- اعتماد نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط الجمعية ومطابق لتوصيات المركز الوطني لتطوير القطاع غير الربحي في الأنظمة المحاسبية والقيود المالية.
- استخدام نظام سليم لجرد أصول وممتلكات جمعية التحبير للقران وعلومه وفقاً للقواعد المحاسبة المتعارف عليها.

- تطبيق نظام لمراقبة وحماية جمعية التحبير للقران وعلومه وأصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك.
- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات المحاسبة والمسؤولة عن أصول جمعية التحبير للقران وعلومه مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة حيازة جمعية التحبيرللقران وعلومه على أساس دوري، وتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة.
- وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة.
- وضع سياسة لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية بداية الفترة من مسؤول واحد أو أكثر في الجمعية

الرقابة الإدارية:

وتهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية و اتباع السياسات المرسومة ويستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الإنتاج والبرامج والتدرب وغير ذلك وتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال تحديد الأهداف العامة الرئيسة للجمعية الجوانب الآتية:

- ✓ تحفيظ القران الكريم
- ✓ اعداد المعلمين والمعلمات للعمل في حلقات القران الكريم
- ✓ التأهيل الفني للمشرفين والمشرفات على حلقات القران الكريم
- ✓ العناية بحفاظ القران الكريم وتشجيعهم
- ✓ نشر علم القراءات بين الحفاظ

وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام

- ✓ بالإضافة للأهداف الرئيسية للجمعية في تحفيظ القران واعداد المعلمين والمعلمات
- ✓ تطوير الاليات التسويقية لزيادة الموارد المالية، والتوجه نحو الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة
- ✓ اعلاميا نسعى للتواجد على مواقع التواصل الاجتماعي واستغلالها في التعريف بالجمعية وبرامجها و انشطتها ودورها الفاعل في خدمة القران الكريم للطلاب والطالبات والمعلمين

والمعلمات واستثمارها بما يعود بالنفع والخير على المجتمع.

والتي تساعد على تحقيق الأهداف العامة الرئيسية، مع وضع توظيف دقيق يمثل هذه الأهداف حتى يسهل توظيفها:

- اعتماد نظام لرقابة ومتابعة الخطة التنظيمية في جمعية التحبير للقران وعلومه لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات وخطوات وعمل التعديلات إذا لزم الامر لتحقق الأهداف الموضوعة.
- متابعة نشاط جمعية التحبير للقران وعلومه على اختلاف أنواعه بشكل دوري بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس لعقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة.
- اتباع إجراءات لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح جمعية التحبير للقران وعلومه وما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما يصل من نتائج أو على أساس أن أي قرار لا يتخذ إلا بناء على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة و افية تبرر ضرورة اتخاذ هذا القرار

الضبط الداخلي

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول جمعية التحبير للقران وعلومه من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر شاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية

يشتمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية لا بد من الاهتمام بها أو دراستها بعناية عند تصميم أو تنفيذ أي نظام رقابي، حيث يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية وتشتمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة على ما يلي:

بيئة الرقابة

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساسا لكل المعايير حيث إنها تعطي نظاما وبيئة تؤثر على جودة الأنظمة الرقابية وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها أهمها:

- نزاهة الإدارة والعاملين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها.
- التزام الإدارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم إضافة إلى فهم أهمية تطوير تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة.
- فلسفة الإدارة، وتعني نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها.
- الهيكل التنظيمي للجمعية الذي يحدد إطار الإدارة لتخطيط وتوجيه ورقابة العمليات التي تحقق أهداف الجمعية.
- أسلوب إدارة جمعية التحبير للقران وعلومه في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.
- السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها.
- علاقة أصحاب المصلحة بالجمعية

تقييم المخاطر

تفصح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها جمعية التحبير للقران وعلومه سواء كانت من المؤثرات الداخلية أو الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للجمعية شرطا أساسيا لتقييم المخاطر، لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء الطويلة الأجل، ولحظة تحديد المخاطر فإنه من الضروري تحليلها للتعرف على آثارها وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

النشاطات الرقابية

النشاطات الرقابية عبارة عن سياسات وإجراءات وآليات تدعم توجهات الإدارة وتضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر، ومن أمثلة هذه النشاطات: المصادقات، التأكيدات، مراجعة الأداء والحفاظ على إجراءات الأمن والحفاظ على السجلات بصفة عامة.

المعلومات والاتصالات

يجب تسجيل المعلومات و إيصالها إلى الإدارة وإلى من يحتاجونها داخل جمعية التحبير للقران وعلومه وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى وحتى تستطيع جمعية التحبير للقران وعلومه أن تعمل وتر اقب عملياتها وعلى أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها والوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية، أما فيما يتعلق

بالاتصال فإنه يكون فعالا عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس بشكل أفقي إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر تحقيق جمعية التحبير للقران وعلومه لأهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتنقية المعلومات الهامة لتحقيق أحسن اتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات.

مر اقبة النظام

تعمل مر اقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما، وتضمن أن تكون نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة، ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المر اقبة كجزء من العمليات الداخلية، ويجب أن تشمل أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات وإجراءات لضمان أن تتم نتائج التدقيق بشكل سريع ووفق إطار زمني محدد.

تأسيس وحدات أو إدارات مستقلة بالجمعية

تنشئ جمعية التحبير للقران وعلومه في سبيل تنفيذ نظام الرقابة الداخلية المعتمد

وحدة أو إدارة لتقييم وإدارة المخاطر

تشكيل لجنة المراجعة الداخلية

تعين مراجع داخلي لمراجعة السياسات والإجراءات واللو ائح بشكل دوري وتريف الأعضاء الجدد بها والموظفين الجدد واخذ الاقرارات وإصدار تقرير سنوي بذلك

يجوز للجمعية الاستعانة بجهات خارجية لممارسة مهام واختصاصات وحدات أو إدارات تقييم وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، ولا يخل ذلك بمسؤولية جمعية التحبير للقران وعلومه عن تلك المهام والاختصاصات.

مهام وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية:

تتولى وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي تقييم نظام الرقابة الداخلية والإشراف على تطبيقه، والتحقق من مدى التزام جمعية التحبير للقران وعلومه وعاملها بالأنظمة واللو ائح، والتعليمات السارية، وسياسات جمعية التحبير للقران وعلومه وإجراءاتها.

تكوين وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية:

تتكون وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية من مراجع داخلي على الأقل توصي بتعيينه لجنة المراجعة ويكون مسؤولاً أمامها ويراعى في تكوين وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وعملها ما يلي:

- أن تتو افر في العاملين بها الكفاءة والاستقلال والتدرب، وألا يكلفوا بأي أعمال أخرى سوى أعمال المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية.
- أن ترفع الوحدة أو الإدارة تقاريرها إلى لجنة المراجعة، وأن ترتبط بها وتكون مسؤولة أمامها وتقدم لجنة المراجعة الداخلية تقاريرها الى مجلس الإدارة للاطلاع عليها و اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.
- أن تحدد مكافآت مديروحدة أو إدارة المراجعة بناءً على اقتراح لجنة المراجعة وفقاً لسياسات الجمعية.
- أن تُمكن من الاطلاع على المعلومات والمستندات والوثائق والحصول عليها دون قيد.

خطة المراجعة الداخلية

تعمل وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وفق خطة شاملة للمراجعة معتمدة من لجنة المراجعة، وتحدث هذه الخطة سنوياً. ويجب مراجعة الأنشطة والعمليات الرئيسة سنوياً على الأقل.

تقرير المراجعة الداخلية

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً مكتوباً عن أعمالها وتقدمه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشكل ربع سنوي على الأقل. ويجب أن يتضمن هذا التقرير تقييماً لنظام الرقابة الداخلية في جمعية التحبير للقران وعلومه وما انتهت إليه الوحدة أو الإدارة من نتائج وتوصيات، وبيان الإجراءات التي اتخذتها كل إدارة بشأن معالجة نتائج وتوصيات المراجعة السابقة وأي ملحوظات بشأنها لاسيما في حال عدم المعالجة في الوقت المناسب ودواعي ذلك.

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريراً عاماً مكتوباً وتقدمه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشأن عمليات المراجعة التي أجريت خلال السنة المالية ومقارنتها مع الخطة المعتمدة وتبين فيه أسباب أي إخلال أو انحراف عن الخطة (إن وجد) خلال الربع التالي لنهاية السنة المالية المعنية.

يحدد مجلس الإدارة نطاق تقرير إدارة المراجعة الداخلية بناءً على توصية لجنة المراجعة على أن يتضمن التقرير بصورة خاصة ما يلي:

- إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
- تقييم تطور عوامل المخاطر في جمعية التحبير للقران وعلومه والأنظمة الموجودة؛ لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة.
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك تحديد عدد المرات الي أخطر فيها المجلس بمسائل رقابية (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطرق التي عالج بها هذه المسائل.
- أوجه الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر في الأداء المالي للجمعية، والإجراء الذي اتبعته جمعية التحبير للقران وعلومه في معالجة هذا الإخفاق (لاسيما المشكلات
- المفصح عنها في التقارير السنوية للجمعية وبياناتها المالية).
- مدى تقيد جمعية التحبير للقران وعلومه بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها والمعلومات التي تصف عمليات إدارة المخاطر في الجمعية.

حفظ تقارير المراجعة الداخلية

يتعين على جمعية التحبير للقران وعلومه حفظ تقارير المراجعة ومستندات العمل متضمنة بوضوح وما أنجزوما خلصت إليه من نتائج وتوصيات وما قد اتخذ بشأنها.

الاحكام الختامية (النشر والنفاذ والتعديل)

تطبق هذه اللائحة ويتم الالتزام والعمل بها من قبل جمعية التحبير للقران وعلومه اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة.

- وتنشر هذه السياسة على موقع جمعية التحبير للقران وعلومه الإلكتروني لتمكن جميع أصحاب المصلحة من الاطلاع عليها.
- يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية او عند الحاجة - من قبل لجنة الرقابة الداخلية، ويتم عرض أي تعديلات مقترحة من قبل اللجنة على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تعد هذه السياسة مكملة لما ورد في أنظمة ولو ائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية ولا تكون بديلة عنها وفي حال أي تعارض بين ما ورد في اللائحة و أنظمة ولو ائح الجهات التنظيمية فإن أنظمة ولو ائح الجهات التنظيمية تكون السائدة.

اعتماد السياسة

تمت اعتماد هذه السياسة في محضر الاجتماع الاول لمجلس الإدارة الدورة الثانية للعام ٢٠٢٥ م

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ إبراهيم بن الأخضر بن علي القيم